

Distr.  
GENERAL

A/48/428  
29 September 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
السند ١٢١ من جدول الأعمال

# استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي

## للأمم المتحدة

## إعداد تشكيل الأمانة العامة وكفاءتها

قرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣		.....
٤	١١-١	.....
٥	٢٢-٢	.....
٨		.....
٨	٣٠-٢٣	.....
١٠		.....
١٠	٣٨-٣١	.....
١٢	٤٠-٣٩	.....
١٣	٤٢-٤١	(أ) ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة
١٤		(ب) إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات .....
١٤	٤٩-٤٥	(ج) إدارة الدعم الانهائى والخدمات الادارية .....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٥	٥٤-٥٠	- ٣ - اللجان الاقليمية .....
١٦	٥٧-٥٥	- ٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ..
١٧	٦٢-٥٨	- ٥ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموظل) .....
١٨	٦٤-٦٣	- ٦ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ..
١٩	٦٥	- جيم - إعادة تشكيل القطاع السياسي وقطاع حفظ السلم والقطاع الانساني .....
١٩	٧٢-٦٦	- ١ - إدارة الشؤون السياسية .....
٢١	٧٥-٧٣	- ٢ - إدارة عمليات حفظ السلم .....
٢٢	٨١-٧٦	- ٣ - إدارة الشؤون الإنسانية .....
٢٣	٨٩-٨٢	- ٤ - مركز حقوق الإنسان .....
٢٥	٩٣-٩٠	- دال - الإعلام .....
٢٦	١٠٠-٩٤	- هاء - الإدارة والتنظيم .....
٢٩	١١٣-١٠١	- واو - تطبيق التكنولوجيات الجديدة .....
٣١	١١٤	- زاي - إنشاء مكتب المفتشين والمحققين .....
٣١	١٢٢-١١٥	- ثالثا - متابعة الاصلاح .....

## أولاً - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، اتخذت الجمعية في دورتها الرابعة والأربعين القرار ٢٠٠/٤٤ بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ مكررة تأكيد أن "المضي في تنفيذ قرارها ٢١٣/٤١ يجب أن يتم بطريقة متوازنة وبمروره بغية تحسين هيكل الأمانة العامة وتكوينها في جملة أمور" (الفقرة ٦). كما كررت تأكيد طلبها إلى الأمين العام بأن "يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً تحليلياً يقيم فيه آثار تنفيذ قرارها ٢١٣/٤١ على المنظمة ...".
- ٢ - وبعد النظر في التقرير التحليلي للأمين العام (A/45/226) بشأن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٤/٤٥ الذي أكدت بموجبه أن "زيادة فعالية المنظمة هي عملية مستمرة ..." وشجعت "الأمين العام والدول الأعضاء على تحقيق أهداف القرار ٢١٣/٤١، ولا سيما الأهداف التي لم تتحقق بعد". وزيادة على ذلك قررت الجمعية العامة "مواصلة النظر سنوياً في الجوانب الإدارية والهيكلية وغيرها من الجوانب المتعلقة بتحسين كفاءة المنظمة" ودعت الأمين العام إلى تقديم تقرير عن ذلك.
- ٣ - وفي تقرير لاحق عن هذا الموضوع (A/46/633)، أشار الأمين العام إلى عدد من التغييرات التنظيمية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وذكر بعض التدابير المضطلع بها في إدارة الموارد البشرية، وخدمات المؤتمرات، والنظام الموحد للمشتريات وأثر الابتكارات التكنولوجية على فعالية أداء الأمانة العامة للبرامج.
- ٤ - وبموجب المقرر ٤٦٧/٤٦ أحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام ووافقت على إبقاء المسألة قيد النظر.
- ٥ - وفي دورتها المستأنفة السادسة والأربعين أحاطت الجمعية العامة علماً بموجب الفقرة ٣ من قرارها ٢٢٢/٤٦ بشأن تنشيط الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة العامة وقررت أن "إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة جزءٌ حيويٌّ من عملية إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها ويعين أن تكون أهدافه في جملة أمور:

"أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..."

"ج) ترشيد هيكل الأمانة العامة عن طريق تقسيم أنشطتها الرئيسية على أساس المجالات الوظيفية بطريقة تمكّن من ضمها في عدد محدود من الإدارات المدمجة، بما يتيح للأمين العام الإشراف والسيطرة على نحو أكفاء وبغية تحجب الأزدواجية، وتعزيز تنسيق أنشطة كل قطاع وترشيدها".

٦ - وزيادة على ذلك، طلبت الجمعية العامة في القرار نفسه من الأمين العام أن يقدم تقريراً يغطي، في جملة أمور، الأثر البرنامجي وكذا الآثار المالية المتربعة على التغييرات التنظيمية التي تنطوي عليها مبادرته.

٧ - واستجابة لذلك القرار قدم الأمين العام تقريراً يتضمن التقديرات المنقحة للميزانية فيما يتعلق بالمرحلة الأولى لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة (A/C.5/47/2) نظرت فيه الجمعية العامة أثناء الجزء الأول من دورتها السابعة والأربعين. وأحاطت الجمعية العامة علمًا بهذه التقديرات المنقحة.

٨ - وطلبت الجمعية العامة بموجب الفقرة ٦ من الجزء الثاني من قرارها ٢١٢/٤٧، المؤرخ ٢٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢ إلى الأمين العام أن يزود لجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المعنية بجميع المعلومات ذات الصلة التي تمكّنها من تحديد وتحليل الجوانب والنتائج البرنامجية لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في مجالات اختصاصات تلك الهيئات، ودعتها إلى تقديم تعليقاتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وزيادة على ذلك طلبت الجمعية العامة بالقرار ذاته "إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً تحليلياً عن جميع جوانب إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة بما في ذلك آثار هذه العملية على إنجاز البرامج، إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في سياق تنفيذ القرارات ٢١٢/٤١ و ٢١٢/٤٢ و ٢٠٠/٤٤ و ٢١٢/٤٣ و ٢٢٢/٤٦ وهذا القرار".

٩ - وقامت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة بالنظر في تقرير لاحق للأمين العام يتضمن التقديرات المنقحة للميزانية فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة التشكيل (A/C.5/47/88). وبموجب الفقرة ١ من قرارها ٢١٢/٤٧ باء وافقت على التقديرات المنقحة، وبموجب الفقرة ١٢ من القرار نفسه كررت الجمعية العامة تأكيد طلبها الوارد في الفقرة ٦ من قرارها ٢١٢/٤٧ ألف (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

١٠ - واستجابة للطلبات سالفة الذكر يقدم الأمين العام هذا التقرير. ولا يسعى هذا التقرير إلى وضع بيان شامل لجميع التدابير، وتنبغي قراءته مع تقريري الأمين العام عن أعمال المنظمة (١) A/47/١ و (٢) A/48/١، والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥.

#### باء - التحديات التي تواجه المنظمة

١١ - مع انتهاء الحرب الباردة أصبحت الأمم المتحدة في وضع فريد يسمح لها بمتابعة الأهداف الرئيسية للميثاق بقوة متعددة أي بضمان السلم والأمن الدوليين وتأمين العدالة وحقوق الإنسان والنهوض بالتقدم الاجتماعي وتوفير مستويات معيشية أفضل في وسط دولي يتصرف بزيادة الحرية.

١٢ - ويوفر اختفاء الحاجز الديولوجي بين الشرق والغرب فرصة يتذرع الحصول عليها حتى الآن لمعالجة التهديدات التي يصادفها الأمن العام. بيد أن هناك في الوقت ذاته تهورا في النزعنة القومية وتأكيدا على السيادة الإثنية. ويتمدد تماسك الدول الصراع الديني أو الاجتماعي أو الثقافي أو اللغوي. وكثيرا ما تكون النتائج عنيفة في بلدان عديدة. وتخفضت هذه الأبعاد الجديدة لانعدام الأمن عن زيادة في مطالبة الأمم المتحدة بالبحث عن تدابير لمنع تصعيدها إلى صراعات، والشروع في هذه التدابير ووزع القوات، عند الضرورة، بموافقة جميع الأطراف المعنية.

١٣ - والتحدي الكبير الذي يواجه المنظمة هو الاستجابة بفعالية للمطالب التي تزداد على الدوام وللولايات الجديدة مع العمل في الوقت ذاته في محيط ميزانية مقيدة. ومن دلائل زيادة مستوى أنشطة الأمم المتحدة في عدد أنشطة حفظ السلام ونطاقها. ففي السنة الماضية وحدتها زادت عمليات حفظ السلام ستة أضعاف القوات والتكليف. كما تعرضت هذه العمليات لتفعيلات مفاهيمية وعملية في الرد على التهديدات الكثيرة الجديدة للسلم والأمن الدوليين. وتم التوسيع في الولايات بعثات كبيرة لتشمل مسؤوليات تغطي تحرير القوات من السلاح وتسييرها، والمساعدات الإنسانية، ورصد حقوق الإنسان والتحقق من الانتخابات ودعم الشرطة المدنية. ويستدعي التعامل بفعالية مع ضخامة المشاكل والصراعات السائدة سرعة تعزيز قدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام، وصنع السلام، والدبلوماسية الوقائية.

١٤ - ويشكل النهوض بحقوق الإنسان إلى جانب المحافظة على السلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أحد أهداف الأمم المتحدة الرئيسية الثلاثة التي شهدت توسيعا كبيرا في الولايات وأنشطة. وفي السنوات الأخيرة تضاعفت طلبات تقديم المساعدة في عملية إضفاء الديمقراطية وبناء المؤسسات في جميع أجزاء العالم، ولا سيما في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وبالإضافة إلى المقررين الخاصين

والخبراء والأفرقة العاملة أصبح برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني من أجل حقوق الإنسان عنصراً ضرورياً للأعمال المضطلع بها في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

١٥ - وفي الأشهر الأخيرة كان تحسين أداء تقديم المساعدات الإنسانية إلى عدد متزايد من ضحايا الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى يمثل تحدياً آخر للمنظمة. ومنذ إنشاء إدارة الشؤون الإنسانية اشتربكت الأمم المتحدة في تنسيق المساعدات الإنسانية إلى ما يزيد على ٢٠ من حالات الطوارئ. وانطوت معظم هذه الحالات على منازعات داخلية معقدة. وتم إطلاق اثنين وعشرين نداءً موحداً يطالب بما مجموعه ٦ بلايين من الدولارات من مساعدات الطوارئ في أكثر من ٣٠ بلداً. وقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير تفصيلي معنون "تنسيق المساعدة الإنسانية: الإغاثة في حالات الطوارئ والعملية المتصلة بالإنسان والتنمية" (E/1993/90) يطرح أفكاراً لتعزيز حسن توقيت وفعالية الاستجابات الإنسانية واستمرار نقلها من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية.

١٦ - وفيما يتعلق بالتنمية، تتسع الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة في العالم. ومن مهام الأمم المتحدة إشعار أكثر الأمم ثراءً أن العالم لا يمكنه في نهاية المطاف أن يزدهر إذا استمر أفسر الناس في المعاناة والتدحرج.

١٧ - ولقد تسبب التأثير المشترك للتغير السياسي والاقتصادي على العلاقات الاجتماعية في حدوث انتفاضات كثيرة. وتحدث في جميع البلدان تقريباً نقلات هيكلية. وتحرك التغييرات في أنماط الطلب والإنتاج ميزان القوى الاقتصادية بعيداً عن المراكز القديمة في اتجاه مناطق وبلدان جديدة. ولا يوجد أي اقتصاد، ولا حتى أقوى هذه الاقتصادات، تحت سيطرة السلطات الوطنية كلية.

١٨ - وستكون من بين التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمة في الفترة القادمة النهوض بمتابعة فعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وإعداد المناسبات الرئيسية المقبلة؛ كالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، والمؤتمرات العالمية الرابعة المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٩ - وذكر الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/47/1) ما يلي:

"فمن أجل مواجهة التحديات الجديدة وتكييف المنظمة لملائمة المتطلبات المتغيرة في هذه الأيام، بدأت عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، وأعتمذ استخدام الموارد المتاحة تحت تصرف في بأقصى قدر من الفعالية، وذلك بترشيد وتبسيط الهياكل والإجراءات، علاوة على إجراء

التحسينات الإدارية. فجعل الأمانة العامة أكثر فعالية وكفاءة معناه تحقيق قدر أكبر من الوضوح وال مباشرة في نطاقات المسؤوليات. و معناه القدرة على وضع الموظفين والموارد حيث تكون الحاجة إليهم وإلى هذه الموارد على أشدّها. و معناه القدرة على الاستجابة بمرورنة للطلبات الجديدة والمهام المتغيرة".

٢٠ - وفي تصديره للتقرير المقدم إلى "الجزء الرابع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي" في تموز يوليه ١٩٩٢ (E/1992/82/Add.1)، وفي تقريره عن أعمال المنظمة، تقاسم الأمين العام آراءه عن أفضل تطوير في هيكل الأمم المتحدة ودور المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام. وتحدث عن "منظمة قادرة على صون السلام والأمن الدوليين، وكفالة العدل وحقوق الإنسان والعمل، حسبما جاء في ديباجة الميثاق، على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

٢١ - كما أوضح أنه لن يكون هناك، في أمم متحدة تم اصلاحها، ترتيب للأهمية أو الأولوية بين السلام والأمن من جهة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. فضمان السلم الدائم وإزالة أسباب المنازعات يحتم القضاء على القهر السياسي والظلم الاجتماعي والفارق الاقتصادية الصارخة (A/47/1 E/1992/82/Add.1).

٢٢ - وبالرغم من أن التوسيع في المهام المسندة إلى المنظمة يعد إشارة إيجابية ويمثل مستويات عليا من الثقة في قدرة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات المجتمع الدولي، فإن هناك خللا خطيرا بين ما هو متوقع من المنظمة والموارد المتوفرة لترجمة مثل هذه المسؤوليات إلى واقع. فالنظام المالي للمنظمة في حاجة إلى تعزيز بما يسمح بالرد بصورة فعالة وسريعة على التحديات الكثيرة التي تواجهها. وبغير ذلك قد يتعرض للخطر الغرض الذي يطالب المجتمع الدولي الأمم المتحدة بالوفاء به. وقد أدى تأخير الدول الأعضاء في سداد أنصبتها إلى إضعاف المنظمة بصورة خطيرة، ولا سيما حينما يسهم وزع عمليات طارئة لصيانة السلام في إلقاء أعباء جديدة على ميزانية المنظمة. وعلى نحو ما ذكره الأمين العام في خطبة للسلام "فإن رؤيتنا لا يمكن أن تمتد إلى الآفاق التي تنفتح أمامنا ما دام التمويل الذي يتتوفر لنا قاصرا".

## ثانياً - موجز لتدابير إعادة التشكيل

### ألف - مقدمة

٢٣ - الهدف الرئيسي لعملية إعادة التشكيل هو توحيد أنشطة المنظمة وتبسيطها لتصبح فنات وظيفية واضحة المعالم ترمي إلى تأمين التنفيذ الفعال للولايات المسندة إلى الأمانة العامة من قبل أجهزة تقرير السياسة. وخلال المرحلة الأولى للإصلاح، التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٢، أعيد تجميع عدد من المكاتب وتوحيد الوظائف والأنشطة ذات الصلة وإجراء إعادة توزيع للموارد. ونتيجة لذلك، تم تخفيف طبقات بيروقراطية لا لزوم لها وإلغاء أنشطة هامشية معينة. وتم تحديد خطوط المسؤولية على نحو أوضح عن طريق تركيز عملية اتخاذ القرار في إدارات رئيسية بالمقر (انظر ١A/47/88/Add.1). وعلى نحو أكثر تحديداً، وضعت الترتيبات الهيكلية التالية موضع التنفيذ:

- (أ) أنشئت إدارة جديدة للشؤون السياسية تضم وظائف إدارة الشؤون السياسية وشئون مجلس الأمن، ومركز مناهضة الفصل العنصري، ومكتب الشؤون السياسية وشئون الجمعية العامة، وإدارة المسائل السياسية الخاصة، والتعاون الإقليمي، وإنهاea الاستعمار والوصاية، وإدارة شئون نزع السلاح، وجهاً من مكتب البحث وجمع المعلومات. ووضعت هذه الإدارة الجديدة تحت توجيه إثنين من وكلاء الأمين العام:
- (ب) أنشئت إدارة جديدة لعمليات حفظ السلام، تضم مكتب الشؤون السياسية الخاصة السابق الذي كان يشمل مكتب المستشار العسكري؛
- (ج) أدمج مكتب شئون المحيطات وقانون البحار في مكتب الشؤون القانونية؛
- (د) شكلت إدارة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تضم مكتب المدير العام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية، ومركز شئون الشركات عبر الوطنية، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (ه) أنشئت إدارة جديدة للشؤون الإنسانية عقب اعتماد الجمعية العامة القرار ١٨٠/٤٦ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وقد استواعت الإدارة الجديدة الوظائف التي كان يقوم بها مكتب تنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، ووحدة البرامج الخاصة للطوارئ، ومختلف المكاتب والوحدات التي تعالج حالات الطوارئ وبرامج المساعدة الإنسانية؛

(و) أصبحت إدارة شؤون المؤتمرات مكتباً، وجعلت جزءاً من إدارة شؤون الادارة والتنظيم.

٢٤ - ونتيجة للتغييرات التنظيمية الواردة أعلاه، تمكّن الأمين العام من أن يقترح تخصيصاً كبيراً في عدد وظائف الرتب العليا (٦، الفقرة A/C.5/47/2).

٢٥ - ومعاً، تمثل البيانات المعاد تشكيلها والموحدة نحو ٤٨,١ في المائة من مجموع موارد الميزانية على النحو المعتمد من الجمعية العامة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٢.

٢٦ - وفي البيان الذي ألقاه الأمين العام أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، في افتتاح المناقشة المتعلقة بمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تكلم الأمين العام عن الحاجة إلى إعادة بناء "وحدة المقصد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المنظمة" وأشار إلى اعتزامه بدء مرحلة ثانية لإعادة التشكيل ترتكز على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة ككل. وذكر أن جوهر استراتيجيته الادارية هو تحقيق توزيع أرشد للمسؤوليات بين المقر ومراكز الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، وكذلك بين الهياكل العالمية والإقليمية والميدانية، بغية زيادة وضوح الهدف لكل برنامج من برامج الأمم المتحدة وزيادة التركيز الموضوعي لكل مركز من المراكز.

٢٧ - وهناك مبدأان عامان يحكمان نهج الأمين العام في توزيع المسؤوليات بين المقر والأجزاء الأخرى من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة. والمبدأ الأول هو أن يعهد إلى وحدة وحيدة أو كيان واحد داخل الأمانة العامة بالمسؤولية عن كل قطاع أو مجموعة من المسائل، في إطار اختصاص الأمم المتحدة، للحد من الإزدواجية والقضاء عليها. ويقتضي المبدأ الثاني المتعلق بالاحتياجات بضرورة النظر إلى توفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية الرئيسية بوصفه نشاطاً ذي أولوية بالنسبة لجميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التابعة للأمم المتحدة كل في قطاعاتها المعنية. وبالعكس، يجب أن تكون قدرات المقر فيما يتعلق بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات متاحة، وأن تساعد على توجيه المداولات، ليس فحسب بالنسبة لمداولات الأجهزة الحكومية الدولية الرئيسية بل أيضاً مداولات مجالس الادارات والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في كل كيان من الكيانات البعيدة عن المقر.

٢٨ - واستناداً إلى هذه النهج، وفي ضوء المشورة التي قدمها فريق رفيع المستوى، مضى الأمين العام في إنشاء ثلاثة إدارات جديدة بالمقر، وإعادة توزيع الأنشطة فيما بين نيويورك وجنيف وروما وفيينا.

٢٩ - وفي رأي الأمين العام، أنه نتيجة لهذه التدابير، تحقق توازن أفضل في المقر بين هيكل الأمانة العامة في الميادين السياسية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وسوف تتحسن الخدمات المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية، كما تم إيجاد مزيد من القدرات من حيث البيانات والدعم الإحصائي اللازم لعملية تقرير السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وسيتم تعزيز دعم التعاون التقني.

٣٠ - ويرد في الفصل التالي (الفقرات من ٣١ إلى ١١٤) وصف أكثر تفصيلاً للتغيرات ذات الصلة في هيكل الجهاز الحكومي الدولي وتسيير أعماله، وكذلك تدابير إعادة التشكيل داخل الأمانة التي تمس المسائل الاجتماعية/الاقتصادية، والمسائل السياسية، وحفظ السلام، وصنع السلام، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان والإعلام، والإدارة والتنظيم. وينبغي النظر إلى هذه التدابير، إلى جانب تلك الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ المعروضة حالياً على الجمعية العامة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من جهود الأمين العام الجارية لصلاح المنظمة.

#### باء - إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

##### ١ - الجهاز الحكومي الدولي

٣١ - الأهداف العامة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها في الميادين الاقتصادي والاجتماعي محددة في قرار الجمعية العامة ٤٥/٦٧٧، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ مع مراعاة الإتجاه العام للقرارين ٣٢/٦٧ و٤١/٢١٣ وسائر القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

٣٢ - وبموجب الفقرة ٥ (د) '١' من ملحق القرار ٤٥/٦٧٤، قررت الجمعية العامة تخصيص جزء رفع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لبحث إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتعلقة بهما فتح باب الاشتراك فيه لجميع الدول الأعضاء وفقاً للمادة ٦٩ من الميثاق، مع مشاركة الوزراء، من أجل "النظر في موضوع أو أكثر من المواضيع الرئيسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية وأو الاجتماعية التي ستحدد في الدورة التنظيمية، مع مراعاة برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعدد السنوات. وقررت أيضاً أن تقدم الجوانب الرئيسية لمداولات الجزء الرفع المستوى إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شكل موجز يقدمه رئيس المجلس، وتدمج فيما بعد في التقرير النهائي للمجلس. وبموجب الفقرة ٥ (د) '٢' من نفس القرار، أنشأت الجمعية العامة جزءاً يتعلق بالتنسيق لمعالجة أنشطة الوكالات المتخصصة وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وبموجب الفقرة ٥ (د) '٣' قررت الجمعية العامة إنشاء جزء يتعلق بالأنشطة التنفيذية، يركز بوجه خاص على متابعة

ما تتخذه الجمعية العامة من توصيات ومقررات بشأن السياسات، وعلى تنسيق الأنشطة التنفيذية على نطاق المنظومة.

٣٢ - وفي الفقرة ٦ (٣) من مرفق القرار ٤٥/٤٦، أصدرت الجمعية العامة تكليفاً بإجراء "استعراض في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة". ووفقاً لذلك القرار، استعرضت الجمعية العامة هذه المسألة في دورتها السادسة والأربعين، واعتمدت القرار ٤٦/٤٥، الذي طلبت في سياقه إلى الأمين العام أن ينفذ تدابير إعادة التشكيل المتعلقة بالهيئات الفرعية التي تحدد إعادة تشكيلها وإعادة تشريعها وأن يقدم للجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً في هذا الشأن.

٣٤ - وقررت الجمعية العامة أيضاً في القرار ٤٦/٤٥، في جملة أمور، حل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، واللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة (وكلاهما هيئتان فرعيتان تابعتان للجمعية العامة)، وأن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحل لجنة الموارد الطبيعية (هيئة فرعية تابعة للمجلس). وأصدرت الجمعية العامة أيضاً تكليفاً بإنشاء هيئات جديدة للخبراء في ميادين الموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة المتتجدة، وتسخير الطاقة لأغراض التنمية، والعلم والتكنولوجيا. وفي وقت لاحق، أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي رسمياً، بموجب مقرره ٩٩٢/١٩٨، لجنة معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة جديدة للموارد الطبيعية، ولجنة معنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتتجدة وتسخير الطاقة لأغراض التنمية.

٣٥ - ومع مراعاة تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (A/CONF.150/26)، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/١٩١، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة، لتكون لجنة من اللجان الفنية للمجلس، تتولى، في جملة أمور، رصد التقدم المحرز لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وعقدت اللجنة دورتها الموسوعية الأولى بالمقر في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وفي الوقت نفسه، تم في إطار منظومة الأمم المتحدة تشكيل لجنة جديدة مشتركة بين الوكالات معنية بالتنمية المستدامة لخالة التعاون الفعال في تنفيذ ومتابعة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في مؤتمر ريو دي جانيرو.

٣٦ - وبالنظر لأهمية المسائل المتعلقة بإعادة تشريع القطاع الاقتصادي والاجتماعي، قرر رئيس الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، إنشاء فريق عامل مفتوح بباب العضوية فيه بشأن البند ٤٧ من جدول الأعمال المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيقها في

الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها". وبناءً عليه، نظرت الجمعية العامة في دورتها المستأنفة (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣) في مشروع قرار بشأن الموضوع المشار إليه أعلاه (A/47/L.58 و A/47/L.60). ويرمي هذان المشروعان إلى تعزيز المجلس في القيام بوظائفه ودعم سلطته في مجال التنسيق على نطاق المنظومة؛ وترشيد العمل بين الجمعية العامة والمجلس وأجهزتهما الفرعية؛ وترشيد جداول أعمال الجمعية العامة والمجلس والموامة بينهما. ونتيجة مناقشات أخرى، تم تأجيل اعتماد هذين القرارين.

٣٧ - ذكر الأمين العام في بيانه أمام الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٣)، أن "... عملية إعادة التفكير في التنسيق وإعادة تشكيل مؤسساتنا يجب أن يبدأ هنا. وينبغي أن يوفر المجلس للأمم المتحدة القيادة اللازمة بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي أن يوجه الإدارة العامة للأنشطة التنفيذية. وهذه عملية ذات شقين. فمن جهة، ينبغي إيضاح وتبسيط خطوط الاتصال بين الجمعية العامة والمجلس. ومن جهة أخرى يلزم أيضاً إعادة تحديد العلاقة بين المجلس وهيئاته الفرعية. وهذه مسائل أساسية لعمل الأمم المتحدة المقبل في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي. وما لم نحرز تقدماً في هذين المجالين، فسوف يضيعاناً وضوح التركيز الجديد الذي تحتاج إليه منظومة الأمم المتحدة بصورة ماسة".

٣٨ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٣) ذكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه "من الضروري إتخاذ التدابير اللازمة على الفور لإعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تنشيطه لزيادة تعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بالمسؤوليات المتولدة له في ميثاق الأمم المتحدة. وقد تم الإعراب عن هذا الرأي دوماً وعلى نطاق واسع أثناء الدورة الحالية للمجلس من جانب وفود جميع المجموعات الإقليمية، ومن قبل المسؤولين في الأمم المتحدة طوال الجزئين الرفيعي المستوى المتعلقيين بالتنسيق والأنشطة التنفيذية. ومن ثم يود المكتب أن ينقل إليكم وجود شعور واسع النطاق بين الدول الأعضاء في المجلس بشأن الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة قبل اختتام الدورة الحالية للجمعية العامة".

## ٢ - الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في المقر

٣٩ - في سياق المرحلة الأولى لإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، تم إدماج إدارات ومكاتب عديدة في إدارة واحدة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية. وتسمم هذه الإدارة في إيجاد تعاون جديد بين الأعمدة الرئيسية الثلاثة للعمل في المقر: التنسيق على نطاق المنظومة وتوجيه السياسات، والبحث،

والتحليل والدراسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية العالمية الهامة، وأنشطة التعاون التقني في البلدان النامية، مما يمهد السبيل أمام المرحلة الثانية التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة.

٤٠ - وفي ضوء التجربة المستفادة من هذه المرحلة من مراحل إعادة التشكيل ومن توصيات فريق المستشارين الرفيعي المستوى، حدد الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/47/753)، الإصلاحات الأخرى التي يعتزم ادخالها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتضمنت هذه الإصلاحات إعادة توزيع الوظائف والأنشطة بين نيويورك وجنيف، لا سيما الأونكتاد ومجلس الأغذية العالمي بروما وفينينا، وإنشاء ثلاث إدارات جديدة في المقر للتركيز على تنسيق السياسات، والتنمية المستدامة، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل السياسات، والدعم الانمائي والخدمات الإدارية. ويظهر أدناه موجز لوظائف هذه الإدارات (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٥-١٩٩٤).

(أ) إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٤١ - يتركز عمل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بصفة أساسية على توفير الدعم للمهام الرئيسية المسندة في مجال التنسيق ووضع السياسات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنتي الجمعية العامة الثانية والثالثة وقد عهد إلى هذه الإدارة بطائفة عريضة من المهام المتصلة بوضع السياسات وتنسيق وتشجيع اتباع نهج متكامل حيال أنشطة الأمم المتحدة الناشئة عن الولايات الجديدة الطويلة الأجل في مجالات مثل متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وسائر المؤتمرات الدولية، وتنسيق برنامج للتنمية. ومن المفترض أن إدماج ما يضطلع به مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وأمانة مجلس الأغذية العالمي من مهام وأنشطة ذات صلة، في هذه الإدارة، سيسهم في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على وضع سياسات متسقة ويوفر للهيئات الحكومية الدولية الرئيسية دعماً جوهرياً أكثر فعالية وأفضل تنسيقاً. ومن المتوقع أن تساعد هذه التدابير على تشجيع اتباع نهج أكثر تكاملاً في مجال التنمية.

٤٢ - الواقع إن تشجيع قيام شراكة عالمية لأغراض التنمية المستدامة لا يستلزم تعزيز التعاون فيما بين الحكومات فحسب بل وأيضاً بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها وكذلك بين دوائر الأعمال والدوائر العلمية والمنظمات الحكومية الدولية. وتمثل إحدى المهام الرئيسية لهذه الإدارة في تنمية وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر المجموعات بغية زيادة اسهاماتها في جهود المجتمع الدولي في الميادين، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

**(ب) إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات**

٤٢ - تعمل إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بوصفها مركز تنسيق للتحليلات والمعلومات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وذلك فيما يتصل بالسكان والإحصاء، وهي توفر دعماً جوهرياً للآليات الحكومية الدولية المختصة ومن بينها اللجان الاحصائية والسكنية. وتشمل هذه الوظائف إجراء البحوث وتحليل السياسات وتنفيذ أنشطة التعاون التقني في مجال الإحصاء والسكان. وفضلاً عن ذلك تتناول هذه الإدارة بالرصد والتقييم، من منظور عالمي، السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل تحليل كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا الاقتصاد الجزئي ذات الصلة. كما أن وضع الاستقطادات وتحديد القضايا الجديدة والناشئة التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي يندرجان في نطاق اختصاص الإدارة المذكورة.

٤٤ - وتعمل الإدارة كوحدة رائدة في مجال المعلومات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأمم المتحدة وتتوفر الدعم التقني لجميع الكيانات الأخرى بالمنظمة. وهي تتعاون، في هذا الصدد، تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الوكالات المختصة، وسوف تربط أنشطتها بقدرات التبني المبكر التي يجري استحداثها في القطاعين السياسي والإنساني بالمنظمة. وقد ركزت الإدارة، منذ إنشائها في شباط/فبراير ١٩٩٣ على وضع وتنفيذ نظام جديد للحسابات القومية وعلى الإحصاءات المتعلقة بالبيئة. كما قدمت مساهمة فنية في التحضير للمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية، الذي سيعقد في عام ١٩٩٤.

**(ج) إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية**

٤٥ - أسندت إلى إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية ولاية ذات شقين. فهي تعمل بوصفها وكالة منفذة في مجالات مختارة شاملة لعدة قطاعات، مثل التخطيط والسياسات والهيأكل الأساسية في ميدان التنمية وتخطيط الموارد الطبيعية والطاقة، والتوجيه والإدارة العامة، والإدارة المالية والمحاسبة. وفي هذا السياق تدعم الإدارة بناءً القدرات في القطاعين العام والخاص مع التركيز بوجه خاص على الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة (جدول أعمال القرن ٢١) وتكفل تكريس الاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفقاً للمهام المحددة. كما أنها تعمل بوصفها مركز تنسيق في المقر المنوط به توفير الخدمات الإدارية وأداءً مهام التنفيذ في مجال التعاون التقني.

٤٦ - وتمثل الأهداف الرئيسية، من إنشاء هذه الإدارة، في تلبية الاحتياجات الرئيسية، وزيادة الوضوح، وتعزيز أثر ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة تقنية وفاءً بالاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية ومن بينها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. ومن المتوقع أنه بإدماج مكتب خدمات المشاريع في الإدارة الجديدة حسبما هو متوازن (قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ باء) بوصفه كياناً يتمتع بما يشبه الاستقلال الذاتي

ستتحقق الكفاءة الإدارية في تنظيم أنشطة المساعدة التقنية وستتلاشى حالات الازدواجية السابقة. ويرد بيان طرائق عملية الإدماج آنفة الذكر في التقديرات المنقحة (A/C.5/47/88)، ومذكرة الأمين العام إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1993/70). وسوف يقدم بشأنها تقرير آخر إلى الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٤٧ - ومن المتوقع أن تؤدي إعادة توزيع المهام في المجال الاجتماعي - الاقتصادي فيما بين الإدارات الثلاث إلى تقسيم أوضح للمسؤوليات والعمل ومن ثم إلى مزيد من التعالية في أداء البرنامج.

٤٨ - وفي الوقت الراهن، أوشكت عمليات إعادة توزيع الموظفين على الاكتمال وبدأت الإدارات الجديدة الثلاث بالمقرب تباشر عملها بصورة كاملة.

٤٩ - وتولى، حالياً، عنابة خاصة للمتطيبين الأساسيين وثيق الصلة. ويتعلق الأول بإنشاء آليات للتنسيق الفعال فيما بين الإدارات الثلاث ومع سائر كيانات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. أما الثاني فيحصل بضرورة تهيئة الإدارات الثلاث لتزويد الأمين العام بما يحتاجه من معلومات ودعم في ممارسة مسؤولياته عن توجيه السياسات والإدارة عموماً في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالمنظمة. وكجزء من هذه الترتيبات، يجري تدعيم آليات رصد عمليتي وضع البرامج وتنفيذها تحاشياً للازدواجية ولكفالة تنسيق السياسات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

### ٣ - اللجان الإقليمية

٥٠ - في مرفق القرار ٢٢٥/٤٦، قررت الجمعية العامة، في جملة أمور، أن تمكن اللجان الإقليمية بصورة كاملة من القيام بدورها في إطار سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز فعاليتها. وفي هذا السياق، طلب إلى اللجان الإقليمية أن تقدم توصيات تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وقد عرض الأمين العام توصيات اللجان الإقليمية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٦ في سياق تقريره عن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (انظر الفقرة ٢٥ ٥٣٤/٤٧).

٥١ - وفي سياق إعادة التشكيل، جرى تناول ضرورة تعزيز دور اللجان الإقليمية ووظائفها وتكاملها مع البرامج العالمية. وفي هذا الصدد، أخذت الجمعية العامة في الاعتبار مسألة قربها من الحكومات الأعضاء

ومزاياها النسبية المترتبة على ذلك في مجالات مثل جمع المعلومات، ورصد التطورات الاقتصادية، وتعزيز التعاون التقني.

٥٢ - وقد أيد فريق الخبراء الرفيع المستوى الأمين العام في تشديده على أهمية الأخذ باللامركزية كوسيلة لتقرير الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء، ودعا في هذا الصدد إلى مزيد من الإقرار بأهمية المساهمة التي يمكن للجان الإقليمية أن تقدمها نتيجة لتعزيز وظائفها وزيادة مسؤولياتها. وفي هذا الصدد يعني الأمين العام بكماله وجود تنسيق فعال للجوانب العالمية والإقليمية للبرنامج وأن يواكب تزايد الأخذ باللامركزية المزيد من المسائلة.

٥٣ - وكما أفاد الأمين العام في تقديراته المنقحة (A/C.5/47/88)، أشتت في المقر فرقه عمل مشتركة بين الإدارات يشترك فيها رؤساء اللجان وذلك لاستعراض ما يمكن اتخاذه من تدابير لدعم وظائف اللجان الإقليمية، لا سيما من خلال إعادة توزيع الموارد، والأخذ باللامركزية في الأنشطة البرنامجية. ونتيجة لذلك، فإن حصة الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الإقليمية من الموارد المدرجة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني (الممول من الميزانية العادية) ستزيد من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة تقريباً خلال فترة السنتين القادمة. وترتدى المقترنات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٤.

٥٤ - وسيقدم إلى الجمعية العامة تقرير منفصل عن التدابير المقترحة للقضاء على المركزية في مختلف المجالات البرنامجية لا سيما في ميدان الموارد الطبيعية والطاقة.

#### ٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٥٥ - بغية تمكين الأونكتاد من أن يتصدى بفعالية للتحديات والفرص الجديدة في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية، وإسهام في عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي التي استهلتها الجمعية العامة، وافق الأونكتاد في دورته الثامنة (المعقدة في كرتاخينه في شباط/فبراير ١٩٩٢) على عدد من تدابير الإصلاح المؤسسي بعيدة المدى. وتستطيع هذه التدابير إعادة تحديد مهام المؤتمر، وتكيف عمله التقني وإعادة توجيهه، وإصلاح جهازه الحكومي الدولي، واتخاذ ترتيبات جديدة لاستعراض أنشطة التعاون التقني والارتقاء بأساليب عمله.

٥٦ - وأكد الأمين العام في تقديراته المنقحة التي تتناول المرحلة الثانية من إعادة تشكيل الأمانة العامة، في الفقرات ٤٨ - ٥٧ من هذه التقديرات المنقحة، العلاقات المشابكة الوطيدة التي نشأت على مدى

السنوات الماضية بين القضايا الرئيسية في مجالات التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات. وأخذ أيضاً في الحسبان الموقف الذي اتخذه الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والجمعية العامة في قرارها ١٨٣/٤٧ بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو أنساب مركز تنسيق في الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لهذه القضايا. وخلص إلى أن التشتت الحالي لمختلف جوانب أنشطة الأمم المتحدة في مجالات التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا المتراقبة ترابطاً وثيقاً في أرجاء الأمم العامة أضعف بالحتم تأثير هذه الأنشطة. وسيؤدي تجميع هذه الأنشطة في الأونكتاد إلى القضاء على هذه التداخلات وسيجود قاعدة أعرض لتعزيز جودة الدعم الفني المقدم إلى مركز شؤون الشركات عبر الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فضلاً عن مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وهيئاته الفرعية المعنية. وقرر الأمين العام تبعاً لذلك أنه ينبغي دمج البرامج المتصلة بالشركات عبر الوطنية وبتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد كان هذا القرار هو موضوع الفقرة ٤ (ج) من الجزء 'ثانياً' من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧ باً.

٥٧ - ومن المتوقع أن يؤدي تجميع هذه الأنشطة داخل الأونكتاد إلى القضاء على التداخل الذي كان قائماً من قبل فيما بين الكيانات التنظيمية المعنية وإلى إيجاد قاعدة أعرض لتعزيز جودة الدعم الفني المقدم إلى هيئات الحكومية الدولية المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى أوجه التعاون المشار إليها من قبل، فمن المتوقع تحقق وفورات الحجم الكبير.

##### ٥ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٥٨ - إن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية تشكل نقطة انطلاق جديدة بالنسبة للأساس المنطقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالنسبة لأنشطتها. فقد وفر المؤتمر إطاراً فلسفياً مدعماً ببرنامج عمل محدد في جدول أعمال القرن ٢١. وبينما أكد جدول أعمال القرن ٢١ من جديد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة، فقد قدم قائمة تضم ١٤ أولوية يتعين على برنامج البيئة التصدي لها. واستجابة لقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ١٩٩٣ مجموعة واضحة من الأولويات من أجل برنامج عمله للفترة ١٩٩٥/١٩٩٤.

٥٩ - وقد شارك مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مشاركة تامة أيضاً في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي أدت إلى وضع الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بـ "تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية". و عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٧/١٨٠، طلب إلى الأمين العام "إنشاء أمانة مخصصة للمؤتمر، عن طريق نقل الموظفين إلى أقصى مدى ممكن وفي حدود الموارد الموجودة، على أن تكون هذه الأمانة من الناحية التنظيمية جزءاً من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية".

٦٠ - ولتسهيل أوجه التعاون بين البرنامجين وللتصدي بقدر أكبر من الفاعلية للقضايا ذات الصلة، وضع الأمين العام الكيانين التنظيميين تحت إدارة مشتركة. وسوف تعود الجمعية العامة إلى هذه المسألة في دورتها الثامنة والأربعين في ضوء تقرير آخر يقدمه الأمين العام.

٦١ - وبالنسبة للأولويات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدأ تنفيذ عدد من المبادرات أو لا يزال في مراحل التخطيط. وترمي أهداف هذه التدابير إلى زيادة تحسين كفاءة موظفي برنامج البيئة عن طريق إدارة الموارد البشرية بطريقة واضحة وشفافة؛ ووضع وتنفيذ نظام أفضل للمعلومات لتدعم الادارة الكافية؛ وتحسين المهارات الإدارية والظروف السائدة في الأمانة بهدف تحقيق لامركزية السلطة عن طريق تزويد الموظفين بالسلطة والإلقاء مسؤوليات على عاتقهم وتعزيز الدور التنسيقي والحفز الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منظومة الأمم المتحدة عن طريق اتباع نهج تعاوني بقدر أكبر من جميع الوجوه على مستوى البرمجة والسياسات.

٦٢ - وقد أدى وضع المنظمتين (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) تحت إدارة مشتركة إلى إعادة تقييم الإطار الإداري لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ومن المتوقع أن يتم تنظيم الوحدات الإدارية الثلاث لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والخدمات المشتركة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في كيان تنظيمي واحد.

#### ٦ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٦٣ - إن الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والأربعين، "أحاطت علمًا بتقرير الأمين العام عن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات وبتقرير فريق الخبراء المرفق به؛ ورحبت باقتراح الأمين العام توحيد هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات وطلبت إلى الأمين العام أن ينشئ برنامجاً وحيداً لمكافحة المخدرات تحت اسم برنامج الأمم المتحدة

للمراقبة الدولية للمخدرات وأن يدمج فيه على نحو كامل هيكل شعبة المخدرات بالأمانة العامة وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات" (قرارات الجمعية ١٤٧/٤٥ و ١٤٨/٤٥ و ١٤٩/٤٥ و ١٧٩/٤٥).).

٦٤ - عملا بالقرارات المذكورة أعلاه، قرر الأمين العام إنشاء برنامج للأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في فيينا بوصفه هيئة وحيدة مسؤولة عن الإجراءات الدولية المتضائرة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويضم البرنامج جميع البيانات التي كانت تتناول من قبل مسائل المخدرات بهدف تعزيز فعالية وكفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات، مع المحافظة على وظائف الولايات الأممية الملقاة على عاتق الأمين العام بموجب بنود المعاهدات الدولية وقرارات هيئات الأمم المتحدة المتصلة بالمراقبة الدولية للمخدرات. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، قرر الأمين العام أن يضطلع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أيضا بوظائف المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

#### جيم - إعادة تشكيل القطاع السياسي وقطاع حفظ السلم والقطاع الإنساني

٦٥ - بدأت إعادة تشكيل الأمانة العامة في المجالات المتصلة بالشؤون السياسية وحفظ السلم والدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحقوق الإنسان والبحث والتحليل والإنتشار المبكر والقضايا الإنسانية في المرحلة الأولى من الإصلاح. وفيما يلي الملخص الرئيسي للتغييرات الهيكلية:

##### ١ - إدارة الشؤون السياسية

٦٦ - أنشأ الأمين العام إدارة الشؤون السياسية في آذار/مارس ١٩٩٢ لتكون بمثابة تعزيز للقدرة في مجال المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، ولجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بغية تبنيه هيئات ذات الصلة بشأن الأزمات الوشيكة وللاضطلاع بالولايات التي تقررها الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرها من الهيئات المختصة.

٦٧ - ويرأس الإدارة الجديدة وكيلان للأمين العام أنيطت بكل منهما مسؤوليات جغرافية ووظيفية محددة. وقد خصمت الإدارة المكاتب والوحدات الخمس السابقة التي كانت مختصة بالشؤون السياسية وتقديم الخدمات الفنية إلى عدد من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (الفقرة ٢٢ (أ) أعلاه).

٦٨ - وينبغي النظر إلى قرار إنشاء هذه الإدارة في سياق بيان لمجلس الأمن اعتمد في اجتماع عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23500)، ودعى الأمين العام، في هذا البيان، إلى أن يقدم تقارير عن جملة أمور، من بينها سبل تعزيز وزيادة كفاءة قدرة الأمم المتحدة، في إطار أحكام الميثاق، على الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم.

٦٩ - وفي آذار/مارس ١٩٩٢ أصدر الأمين العام تعليمات باتخاذ خطوات تؤدي إلى زيادة تركيز الإدارة على ميداني الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. وجاء هذا القرار تعبيراً عن النهج الذي حدد في "خطة للسلام" (S/24111) إزاء صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك القرارات التي اتخذتها بهذا الشأن الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٤٧/١٢٠ ومجموعة من البيانات أصدرها رئيس مجلس الأمن (S/24728 و S/25036 و S/25184 و S/24872 و S/25184).).

٧٠ - خلال المرحلة الثانية لإعادة تشكيل الأمانة العامة، اقترح الأمين العام نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي المسؤول عن تقديم الخدمات الفنية إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتها الفرعية العلمية والتكنولوجية فضلاً عن لجنتها الفرعية القانونية من نيويورك إلى فيينا. ويضطلع مكتب شؤون الفضاء الخارجي ببرنامج متعدد القطاعات يتألف من مكونات المساعدة القانونية والسياسية والتكنولوجية والتكنولوجية تتصل عناصرها بكثير من البيانات الموجودة حالياً في فيينا. وسيؤدي نقل المكتب من إدارة الشؤون السياسية إلى مساعدة الإدارة على التركيز على ولاياتها المركزية المتمثلة في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. وقد وافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح في ٦ أيار/مايو ١٩٩٣ في قرارها ٤٧/٢١٢ بـ.

٧١ - وقد كفل توحيد جميع الأنشطة السياسية في إدارة وحيدة الإشراف السياسي على عمليات صنع السلم وحفظ السلم. وكفل أيضاً تماسك وانسجام التوجيهات السياسية الصادرة إلى مختلفبعثات في الميدان. كما أنه هيأ ظروفاً أفضل للرصد والتحليل الشامل للتطورات السياسية في الميدان، مما ييسر إعداد التقارير ذات الصلة التي تقدم إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة.

٧٢ - وقد عزز إعادة تشكيل إدارة الشؤون السياسية أيضاً من قدرتها على تقديم خدمات السكرتارية التي تتسم بالكتامة إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة فضلاً عن هيئاتها الفرعية، ولا سيما إلى لجان الجرائم التي أنشأها مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك فإن تجميع الموارد وتحويلها الناشئين عن إعادة التشكيل هذه قد مكنا من إنشاء وحدات جديدة من خلال نقل الموظفين للوفاء بولايات جديدة ذات أولوية بالنسبة للمنظمة. ومن أبرز هذه الولايات الجديدة ذات الأولوية تدعيم التعاون الإقليمي في سياق "خطة

"للسلام" وتقديم مساعدة انتخابية لتسهيل عملية إرساء الديمقراطية، بوصف ذلك عنصرا لا يتجزأ في جهود حل النزاع وصنع السلام.

## ٢ - إدارة عمليات حفظ السلام

٧٣ - أنشئت إدارة عمليات حفظ السلام، التي تحملت مسؤوليات مكتب الشؤون السياسية الخاصة السابق، خلال المرحلة الأولى من إعادة التشكيل في ١ آذار/مارس ١٩٩٢.

٧٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ضمت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام نحو ١١٠٠٠ جندي ونحو ٤٠٠ موظف مدني وميزانية مجمعة بلغت ٥٧٠ مليون دولار. أما في الوقت الحالي، فيخدم نحو ٨٠٠٠ فرد عسكري ونحو ١٢٠٠٠ موظف مدني في بعثات تصل ميزانياتها السنوية إلى حوالي ٣ بلايين دولار. واستمر نمو عدد عمليات حفظ السلام وحجمها وتعقدتها، بكامل قوتها. ففي السنة الماضية وحدها، شهدت عمليات حفظ السلام زيادة قدرها ستة أضعاف في القوات والتكاليف. وعلاوة على ذلك مرت هذه العمليات أيضا بتغييرات مفاجئية وعملية ملحوظة كرد فعل لعدد كبير من التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. وتحطى دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بشكل متزايد وظائفها التقليدية المتعلقة برصد عمليات وقف إطلاق النار ومراقبتها والإشراف عليها. فغالبا ما تقوم العناصر العسكرية برصد نزع سلاح القوات المسلحة وتسريرها وتحفيضها. بينما تتحمل عناصر أخرى مسؤولية تحقيق التقدم السياسي والمصالحة السياسية، ومن بينها إعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. وتسمم العناصر العسكرية أيضا في بناء المؤسسات، ومن بينها الهيئات الإدارية والقضائية وأجهزة الشرطة. وترصد بعثات مراقبة الأمم المتحدة الانتخابات أو الاستفتاءات وحقوق الإنسان والمعونة الإنسانية والإغاثة أو إعادة تشكيل الاقتصاد والتنمية.

٧٥ - ومنذ إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام حدثت تطورات رئيسية أو لا تزال في مرحلة شديدة الخطورة. فهناك على سبيل المثال عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وقوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة، اللتان منحتا سلطة الإنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولكن نظرا للعوامل المحددة في هذه الفقرة وفي الفقرة السابقة، نشأت حاجة إلى تحسين القدرة على الإشراف على هذه البعثات الضخمة في المقر وتوجيهها. وقد اعترف مجلس الأمن بهذه الاحتياجات (بيان رئيس المجلس في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، S/24728) كما اعترفت بها الجمعية العامة في قراراها ٧١/٤٧ وللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورته استثنائية عقدت في آب/أغسطس ١٩٩٢. ومراعاة للنمو في عدد وحجم ونطاق البعثات، قرر الأمين العام تدعيم إدارة عمليات حفظ السلام بطريقة شاملة من حيث

الموظفين والموارد المالية على السواء. ونظرا للصلات الوثيقة القائمة بين إدارة عمليات حفظ السلم وشعبة العمليات الميدانية فقد فصلت شعبة العمليات الميدانية عن إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ودمجت في إدارة عمليات حفظ السلم. ومن المأمول أن تؤدي هذه الخطوة وغيرها من الخطوات إلى إدارة العمليات المتزايدة في العدد والتعقد، التي أجهدت المنظمة إيجادا شديدا، بقدر أكبر من الكفاءة.

### ٣ - إدارة الشؤون الإنسانية

٧٦ - في ضوء التطور السريع في طبيعة وحجم وتواتر حالات الطوارئ، طبيعية كانت أم من صنع الإنسان، والتي يطلب فيها إلى الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة اللازمة، قامت الجمعية العامة باتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ". وإنشاء إدارة الشؤون الإنسانية، وهي إدارة جديدة، وتعيين منسق للأغاثة في حالات الطوارئ يشكلان خطوتين نحو إعمال ذلك المفهوم المتعدد الجوانب والمتعلق بتوفير السلم والأمن والرفاه الاقتصادي للمجتمع العالمي.

٧٧ - وهذه الإدارة قد جمعت، على نحو جزئي أو كلي، بين تلك الاختصاصات التي كان يضطلع بها من قبل مكتب الأمم المتحدة للأغاثة في حالات الطوارئ والوحدة المعنية ببرامج حالات الطوارئ الخاصة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون الإنسانية في جنوب شرق آسيا ومكتب منسق المساعدة في تعمير لبنان وتنميته ومكتب البحث وجمع المعلومات ووحدات برامج حالات الطوارئ الخاصة التابعة لدارة المسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي وإنهاء الاستعمار والوصاية ومكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن المسؤوليات المتصلة ببرنامج تشرفوبيل قد انيطت بدارة الشؤون الإنسانية، اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٣.

٧٨ - وفي جنيف، أدمج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الأغاثة في حالات الطوارئ، سابقا، في مكتب جنيف بدارة الشؤون الإنسانية. وكذلك تم إنشاء فرع معنى بحالات الطوارئ المعقدة ووحدة للدعم المشترك بين الوكالات، إلى جانب القيام بتضمين إدارة الشؤون الإنسانية الوحدتين السابقتين المعنيتين بالبرامج الإنسانية في أفغانستان والعراق، فضلا عن أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، مع مراعاة أن كل هذا يجري تمويله من موارد خارجة عن الميزانية.

٧٩ - والادارة تركز على تحسين عملية تقديم المساعدة الانسانية لضحايا الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى. وهي تتضطلع أيضاً بدور النصير فيما يتعلق بالأنشطة الانسانية التي يجري النظر فيها من قبل الهيئات الحكومية الدولية، وتؤدي دوراً أكثر شأناً أثناً المراحل المبكرة الهامة لحالات الطوارئ من خلال الاضطلاع بتقييمات للاحتياجات العاجلة وتحليلات للأوضاع الميدانية إلى جانب القيام في وقت مبكر بالتفاوض بشأن الوصول لهذه الحالات الجديدة. ومن المتوقع للأنشطة الانسانية التي تتضطلع بها الأمم المتحدة أن تكتسب، بالإضافة إلى ذلك، مزيداً من التعزيز عن طريق ادخال تحسينات في عملية إعداد النداءات الموحدة وتشغيل الصندوق الدائر المركزي لحالات الطوارئ بوصفه أداة فعالة لتعجيل استجابة الوكالات لحالات الطوارئ، وثمة تشديد أيضاً على كفالة الأخذ بنهج منسق على صعيد المنظومة فيما يتصل بالوفاء بكافة الجوانب الانسانية لحالات الطوارئ المعقدة. ومن المنتظر من الادارة أيضاً أن تؤمن الدمج الكامل للبعد الانساني في أنشطة صنع السلام وحفظ السلم.

٨٠ - ونتيجة للتجربة المكتسبة خلال عام ١٩٩٢، يلاحظ أن إنشاء هيكل موحد قد حسن من عملية تنفيذ البرامج. وقد كان هذا هو الحال، بصفة خاصة، في مجال التقييمات المشتركة بين الوكالات للاحتياجات الانسانية، والنداءات الموحدة التي توجها الأمم المتحدة من أجل الوفاء بهذه الاحتياجات الانسانية، وعمليات تتبع المساهمات الانسانية، وحالات توفير المعلومات المتصلة بحالات الطوارئ لوكالات الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ومن الملاحظ أن تنفيذ البرامج الخاصة بالکوارث الطبيعية قد استمر بنفس المعدل تقريباً. بيد أنه قد تحققت تحسينات ما من جراء الغاء الفصل الإداري الذي كان قائماً بين حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ومن الجدير بالذكر أن عدد البلدان الذي يواجه حالات طارئة في تزايد مستمر، وأن الأمم المتحدة يتمنى أن تكون لديها القدرة الالزمة لتنسيق الاستجابة على صعيد المنظومة بطريقة متماسكة وفي الوقت المناسب.

٨١ - وثمة تقرير منفصل سيقدم إلى الجمعية العامة بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، في دورتها الثامنة والأربعين.

#### ٤ - مركز حقوق الانسان

٨٢ - باستثناء السعي لتحقيق السلام، لا توجد قضية أكثر ارتباطاً بالأمم المتحدة من قضية حقوق الإنسان. وميثاق الأمم المتحدة يؤكد، في ديباجته، إيمان شعوب الأمم المتحدة "بالحقوق الأساسية للإنسان وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ...". ويعلن عزمهم على "دفع الرقي الاجتماعي قدرماً ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". والميثاق ينطوي أيضاً مسؤوليات محددة في مجال حقوق الإنسان بالجمعية العامة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينص على تشكيل لجنة حقوق الانسان. وقد أوضح الأمين العام في تقريره الى الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة عن أعمال المنظمة أن "ميثاق الأمم المتحدة يحدد تعزيز حقوق الانسان باعتباره هدفا من أهدافنا ذات الأولوية بالإضافة الى تعزيز التنمية وصون السلم والأمن الدوليين".

٨٣ - وقد قام مركز حقوق الانسان (الذي كان يلقب سابقا بالشعبية)، بوصفه الكيان الرئيسي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان تناول قضایا حقوق الانسان، بالسعى لتشجيع حماية حقوق الانسان والحریات الأساسية على النحو المتوكى في ميثاق الأمم المتحدة.

٨٤ - والاتجاهات الدولية الراهنة تبين أن دول العالم تلجمأ بصورة متزايدة الى الأمم المتحدة والى أجهزتها المعنية بحقوق الانسان من أجل ايجاد حلول سلمية بناءة لمشاكل حقوق الانسان. وفي ضوء التزايد التدريجي للطابع التنفيذي الذي يتسم به دور مختلف الأجهزة في ميدان حقوق الانسان، يلاحظ أن مركز حقوق الانسان آخذ في التحول من مجرد وحدة معنية بصفة غالبة بخدمة الهيئات التداولية الى ادارة دولية رائدة في ميدان تحقيق مقاصد الميثاق ومبادئه.

٨٥ - وفي هذا السياق، يلاحظ أن برنامج حقوق الانسان آخذ في الانتقال من مجال أنشطة تحديد المعايير الى مجال تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الانسان. وأنشطة البرنامج التنفيذية آخذة في التحرك نحو تهيئه الشروط الازمة لعملية التنفيذ وايجاد ثقافة عالمية في ميدان حقوق الانسان.

٨٦ - وأنشطة حقوق الانسان قد اتسع نطاقها على نحو كبير من جراء الأحداث العالمية الأخيرة وبسبب مجموعة من الولايات الجديدة الصادرة عن الأجهزة التشريعية، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجنة حقوق الانسان وهيئات الخبراء في مجال حقوق الانسان. والطابع المتعدد التخصصات لقضايا حقوق الانسان وترتبط كافة الأنشطة في هذا السبيل قد أديا الى انشاء مجموعة معقدة من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان. والمعاهد التقليدية لحقوق الانسان ينظر اليها اليوم في ترابط وثيق مع قضایا السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمليات الديمقراطية. كما أن حقوق الطفل والمرأة واللاجئين والأقليات قد أصبحت من المواضيع الأكثر بروزا بشكل مطرد. والمسائل المتعلقة بالتنمية وحقوق الانسان يجري النظر فيها في الوقت الراهن من قبل لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات، وهي تتضمن مسائل الفقر والدين وسياسات التكيف الهيكلي والحق في التنمية.

٨٧ - وفي أعقاب اجراء استعراض داخلي في عام ١٩٩٣، وفي إطار مراعاة الأنشطة المتصلة بتنفيذ الصكوك والإجراءات الدولية، الى جانب الأولوية المعززة الى التصديق العالمي على الصكوك القائمة ورصدتها على نحو أوسع نطاقا، يلاحظ أن الأمين العام قد قرر أن يعزز الوكيل التنفيذي للمركز من خلال إنشاء خمسة كيانات محددة مستقلة لتناول شئون الأنشطة البرنامجية. وكذلك عمد الأمين العام الى تعيين رئيس جديد لمركز حقوق الإنسان، برتبة أمين عام مساعد، على أن يكون مسؤولاً أمامه مباشرة.

٨٨ - وفي الدورة السابعة والأربعين، أذنت الجمعية العامة بموارد اضافية من أجل تعزيز المركز وتمكينه من الاضطلاع بالولايات الجديدة الموسعة التي أنيطت به من قبل لجنة حقوق الإنسان، بما فيها حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا سابقا. ومن ثم، فقد نقلت على نحو مؤقت وظائف اضافية من الأنشطة البرنامجية الأخرى الى المركز. ومتى تحدث الأمين العام، التي تطالب بزيادة موارد المركز، مذكورة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٥-١٩٩٤.

٨٩ - وفي الدورة الثامنة والأربعين، ستقوم الجمعية العامة، كما تشير التوقعات، بإجراء دراسة دقيقة للإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان ببنيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ولا شك أن متابعة توصيات هذا المؤتمر العالمي ستؤثر بشكل كبير على اتجاه برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى أنشطة المركز، في المستقبل.

#### دال - الإعلام

٩٠ - كجزء من العملية المستمرة المتعلقة بإعادة تنظيم الأمانة العامة، تم نقل خدمات المكتبة في مجال المعلومات (البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ٣٩ من الخطة المتوسطة الأجل) وخدمات النشر (البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ٣٩)، في عام ١٩٩٣، من مكتب خدمات المؤتمرات الى إدارة الإعلام. وتفاصيل هذه الأنشطة واردة في التقديرات المنقحة (A/C.5/47/88). وكما هو وارد في المذكرة التي أعدها الأمين العام بشأن وحدة التفتيش المشتركة "نحو انشاء شبكة مكتبات متكاملة لمنظومة الأمم المتحدة" (A/48/83)، يلاحظ أن مكتبة داغ هرشلد تتطلع حاليا بتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة من خلال إنشاء مكتبة فرعية متخصصة، داخل إدارة شؤون الإعلام، تماثل المكتبات الفرعية القانونية والاحصائية الموجودة بالفعل. وثمة جهود يجري بذلها أيضا في الوقت الراهن لإنشاء مكتبات فرعية متخصصة في مجالات من قبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩١ - ومن المتوقع لادارة شؤون الاعلام أن تقوم، في أعقاب زيادة ترشيد هيكلها الداخلي بالتركيز على نحو أكبر قدرًا على الأنشطة المتصلة بمكتب الناطق بلسان الأمين العام، ووسائل الإعلام، إلى جانب تشجيع العلاقات الخارجية. وتيسير الهيكل التنظيمي لادارة شؤون الإعلام لم يؤد إلى تحقيق فورات فحسب، بل إنه قد أدى أيضًا إلى تعزيز قدرة الادارة على تنفيذ البرامج والخدمات الإعلامية التي تحظى بأولوية عالية لدى الأمين العام والجمعية العامة.

٩٢ - ودمج ١٨ مركزاً إعلامياً في المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد اضطلع به في سياق الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تيسير التنسيق المشترك بين الوكالات بغية دعم العمل الوطني على الصعيد القطري. وسوف تتعرض نتيجة هذه الجهود للتقييم في نهاية فترة تجربة مدتها سنة واحدة.

٩٣ - وبهدف تعزيز أداء هذه المكاتب، تم تزويد ٥٩ مركزاً إعلامياً للأمم المتحدة، من بين ٦٧ مركزاً، بالحواسيب اللازمة. وقد شرع خلال عام ١٩٩٣ في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوفير معدات ملائمة للمكاتب المتبقية التي تفتقر إلى هذه التسهيلات. كما أن الاضطلاع بنظام للبريد الإلكتروني يمتد إلى ما يناهز ٢١٠ موقعاً، بما فيها بعثات حفظ السلام ومراكز الإعلام ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد أدى أيضًا إلى وجود شبكة للاتصالات من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية هذه المكاتب. والإدارة ما زالت تواصل جهودها الرامية إلى إنشاء قاعدة للبيانات تتسم بقدرة كبيرة في مجال البحث ونقل البيانات، وهي تأمل في أن تصبح هذه القاعدة نقطة التقائه عالمية بالنسبة لقواعد البيانات الأخرى المتاحة أمام الجمهور، مع جعلها في متناول الحكومات ووسائل الإعلام ورابطات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى.

#### هاء - الادارة والتنظيم

٩٤ - في بيان أدلّى به الأمين العام إلى اللجنة الخامسة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ وفي مذكرة قدمها إلى الجمعية العامة (A/47/753) في دورتها السابعة والأربعين، أكد الأمين العام على أهمية الأخذ بنهج متكامل إزاء جميع المسائل التنظيمية المتراقبة، يتولى تنسيقه رئيس إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وكان هذا هو السياق الذي تم فيه خلال المرحلة الأولى من مراحل إعادة التنظيم، إدماج أنشطة إدارة شؤون المؤتمرات سابقاً في إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، التي تشمل حالياً أربعة مكاتب رئيسية هي: مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية، ومكتب تنظيم الموارد البشرية، ومكتب الخدمات العامة، ومكتب شؤون المؤتمرات.

٩٥ - وتصدياً للتحديات التي تجاهه المنظمة وعلى ضوء المبادرات التي اتخذها الأمين العام في مجال اصلاح شئون الكيانات التنظيمية في قطاعات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأنشطة حفظ السلام وأنشطة الانسانية، وضع الادارة مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات ومن الاجراءات تكفل تشغيل إدارياً متكاملاً للأمانة العامة. وبإضافة الى ذلك، ومن أجل الحفاظ على قاعدة إدارية سليمة وحل المشاكل الإدارية المعقدة، قامت الادارة، عن طريق عدد من الاستعراضات وفرق العمل الداخلية، بتقديم المساعدة والمشورة في المجال التنظيمي الى عدة وحدات تنظيمية أخرى في الأمانة العامة دعماً لعملية الترشيد الكفء لوظائف تلك الكيانات وهيكلها الداخلية، ولتطبيق التكنولوجيات الجديدة. أما المسائل التي اتسمت بدرجة خاصة من التعقيد، مثل إدماج شعبة الخدمة الميدانية في إدارة عمليات حفظ السلم وإدماج مكتب خدمات المشاريع في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، فقد كانت موضوعاً لنهج منسق. وهناك تحسينات أخرى في عمل الادارة يتولى إجراؤها في الأشهر المقبلة.

٩٦ - واستجابة للتغيرات التي طرأت على مسؤوليات المنظمة وأولياتها، عمد مكتب تنظيم الموارد البشرية الى إعادة توجيه الأعمال التي يضطلع بها. وعلاوة على ذلك، فإن تبسيط إجراءات التوظيف والتناسب المتعلقة ببعثات حفظ السلم، قد ساعد على تعجيل عملية تزويد البعثات بالموظفين. كما أن النمو في عمليات حفظ السلم، قد أدى الى زيادة الطلب على المساعدة الطبية، وتحفيظ عمليات الإخلاء الطبي والإشراف عليها، وإسداء المشورة بشأن طلبات التعويض ومستحقات العجز. ومن ثم قامت شعبة الخدمات الطبية ومساعدة الموظفين بتحديد أولويات أنشطتها وخدماتها.

٩٧ - ويمثل التدريب عنصراً رئيسيّاً لا في زيادة كفاءة المنظمة فحسب، بل أيضاً في كفالة قدرتها على إنجاز البرامج والوفاء بالولايات. وقد بدأ بالفعل تنفيذ برنامج شامل للتنمية الإدارية، يتمثل هدفه الطويل الأمد في تعزيز القدرات القيادية والإدارية داخل المنظمة. وجرى أيضاً توسيع نطاق البرامج التدريبية المتعلقة بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها في الميدان بهدف إعداد كادر من الموظفين على استعداد للعمل في إنجاز مجموعة واسعة التنوع من مهام البعثات، فضلاً عن تدريب الموظفين على الخدمة على نحو أكثر فعالية في إنجاز تكليفات محددة في كل منطقة من مناطق البعثات. ويضاف الى ذلك أنه توجد قيد التنفيذ حالياً برامج ترمي الى الوصول بمهارات الموظفين الى المستويات المطلوبة لبدء نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٩٨ - ويتواصل بذل الجهود الرامية الى تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، عملاً بقرار الجمعية العامة المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وتولى أولوية أكبر لتوظيف وترقية المرأة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي، مع الاهتمام بصورة خاصة بالأهداف المحددة في القرارات ١٢٥/٤٥ و ٢٣٩/٤٥.

جيم و ٤٦٠ التي تدعوا الى الوصول بالمعدل العام للمشاركة بحلول عام ١٩٩٥ الى ٣٥ في المائة وبمعدل المشاركة في وظائف الرتبة مد-١ الى ٢٥ في المائة. وسيقدم الى الجمعية العامة في الدورة الحالية تقرير تفصيلي عن مركز المرأة في الأمة العامة.

٩٩ - أما عملية إعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة في فيينا، فقد شرع فيها خلال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، التي طلبت الى الأمين العام فيما بعد، بموجب قرارها ٢٤٨/٤٥، أن يقترح إعادة تنظيم شاملة لكيانات الأمم المتحدة في فيينا بغية إتاحة التنفيذ السريع لرغبة الجمعية العامة في تعزيز مكتب الأمم المتحدة في فيينا وتوحيد هيأكل الأمم المتحدة المعنية بالمخدرات تحت سلطة أمين عام واحد (انظر الفقرة ٥٢). وفي إطار الجهد العام الرامي الى الوصول الى القدر الأمثل من استخدام الموارد المتاحة للأمة العامة، دخلت إدارة مكتب الأمم المتحدة في فيينا في مفاوضات مشتركة بين الوكالات بشأن خدمات الدعم المشتركة التي تقاسمها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مركز فيينا الدولي. وكخطوة من الخطوات الرامية الى إنشاء خدمة موحدة للمؤتمرات في فيينا تديرها الأمم المتحدة، وافقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إدماج خدمة الترجمة الشفوية التابعة لها في خدمة الترجمة الشفوية المشتركة بين الأمم المتحدة واليونيدو التي يديرها مكتب الأمم المتحدة في فيينا اعتبارا من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وبذا أُسست خدمة واحدة للترجمة الشفوية لجميع المنظمات التي مقرها فيينا، الأمر الذي أدى الى تحقيق مزيد من المرونة والقدرة وتحفيض النشاط الإشرافي والتکاليف الإدارية بما كان عليه الحال بالنسبة للخدمات المستقلة السابقة. وتجري المفاوضات حاليا بين الأمم المتحدة واليونيدو بشأن نقل المسئولية عن إدارة خدمة اللغات والوثائق المشتركة الى الأمم المتحدة خلال فترة السنين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وستكون مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذه الخدمة المشتركة موضوع ترحيب.

١٠٠ - ووفقاً للتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية الى تعزيز المهام والهيأكل الإدارية المتعلقة بالميزانية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، يقترح أن يتولى مكتب الأمم المتحدة في فيينا، اعتبارا من الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، مهام الخدمات المالية وال العامة للأمم المتحدة التي كانت تؤديها اليونيدو سابقاً بوصفها خدمات مشتركة نيابة عن الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء خدمات مستقلة في إطار مكتب الأمم المتحدة في فيينا الى تحقيق تحفيضات في التكاليف في المدى المتوسط والى تحسين الكفاءة.

## وأو - تطبيق التكنولوجيات الجديدة

- ١٠١ - سيؤدي نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى تعزيز كفاءة المنظمة عن طريق تيسير سيطرة الأمانة العامة على الموارد المالية والبشرية، والإجراءات الإدارية، ومراقبة المخزون، والمشتريات. وسيؤدي تطبيق ذلك النظام إلى تعزيز الاتساق والدقة في تنفيذ التدابير الإدارية وسيجعل القرارات التنظيمية أكثر كفاءة وفعالية واستنارة واتساقاً. وسيتضمن التقرير المرحلي الخامس للأمين العام مزيداً من التفاصيل عن تطبيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الأمانة العامة وسيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.
- ١٠٢ - وقد أدى استخدام وسائل التصميم والرسم المدعومة بالحاسوب إلى تقليل التحقيقات العارمة التي كانت تكتفى عملية إدارة الحيز في الأمانة العامة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق جدول جديد لعمليات التوبات المزدوجة في إدارة المباني إلى توفير تكاليف سنوية في بند العمل الإضافي بمبلغ ٢٠٠ دولار، كما أنه سيحقق مكاسب كبيرة في الانتاجية.
- ١٠٣ - وعلى الرغم من زيادة عبء العمل بنسبة ٥٨ في المائة في العمليات البريدية وبنسبة ٦١ في المائة في خدمة الحقيقة البريدية، تمكن قسم العمليات البريدية من تخفيض حوالي ٣٣ في المائة من موظفيه في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢ نتيجة لإدخال التكنولوجيات والمنهجيات الجديدة.
- ١٠٤ - وتشكل الحواسيب المكتبية عنصراً رئيسياً في تعزيز قدرة الأمانة العامة على تحمل أعباء العمل المتزايدة. وسيؤدي تركيب شبكات المناطق المحلية إلى تيسير الوصول إلى قواعد البيانات المشتركة وعلاوة على ذلك، وبغية توفير الدعم الشامل في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية لبعثات حفظ السلام وعمليات المساعدة الإنسانية والخدمة العيدانية، يجري إنشاء وصلة بإحدى الشبكات الساتلية العالمية.
- ١٠٥ - وقد عززت شعبة الأمن والسلامة عملها بأن أدمجت وحداتها الفرعية في مركز موحد للمراقبة يعمل طوال الأربع والعشرين ساعة وركبت لوحة مراقبة حاسوبية متقدمة.
- ١٠٦ - ويجري حالياً توسيع نطاق برنامج إعادة تدوير الورق ليشمل على الألومونيوم وغيرها من المنتجات المعدنية، والعبوات الزجاجية واللداخنية، وصناديق الكرتون المجمع، وأوراق الصحف، والأدوات الخشبية والمنتجات الخشبية الأخرى. وخلال فترة الأربع سنوات ونصف السنة الماضية، تم إعادة تدوير حوالي ٥ طن من نفايات الورق.

١٠٧ - ويجري استكمال نظام الأقراص الضوئية باقتناء معدات للتخزين الضوئي، ووحدات خدمة وبرمجيات لنظام UNIX ومحطات عمل للاسترجاع وعناصر شبكة. وقد بدأ النظام حاليا في الخدمة كمستودع مركزي للوثائق والمحاضر الرسمية والمواد المرجعية الصادرة عن مجموعة واسعة من المستعملين في الأمانة العامة وفيما بين البعثات الدائمة. وحيثما يكون الوصول المباشر إلى نظام الأقراص الضوئية مكلفا أكثر مما ينبغي أو غير عملي، سيجري استعمال تكنولوجيا الأقراص المدمجة الثابتة المحتوى (CD-ROM) لتوزيع المواد. وبمجرد أن يدخل النظام مرحلة التشغيل الكامل ويصبح متاحا على نطاق واسع، من المتوقع أن يحقق مزيدا من الكفاءة وأن يوفر الفرصة لتحقيق وفورات في عدد من المجالات، بما في ذلك حيز التخزين وتكليف الطباعة.

١٠٨ - أما نظام تسجيل الوثائق ومعلوماتها وتتبعها فيقوم حاليا برصد ومراقبة عملية إعداد الوثيقة وتدفقها في مسار الانتاج. ويشمل هذا النظام نظاما فرعيا ييسر تحديد موقع الوثائق وترقيمها وتوزيعها، وهو يساعد في تحديد مواقيع احتياجات العمل وفي مراقبة الوثائق التي تنتظر التوزيع.

١٠٩ - وقد وضعت المواصفات اللازمة لمحطات عمل المترجمين، شاملة تجهيز النصوص والوصول الإلكتروني إلى المواد المترجمة سابقا وإلى القواميس. وهذا النظام يمكن أن يقلل الوقت المستغرق في البحث، وأن يحول دون ترجمة نصوص مترجمة بالفعل، وقد يتيح أيضا الاتصال على نحو أيسر بين كاتب الوثيقة الأصلي والمحررين.

١١٠ - وتقوم إدارة شؤون الاعلام بتوزيع المنشورات ووثائق الأمم المتحدة الرئيسية بالوسائل الالكترونية على حوالي ٢١٠ جهات متلقية: مراكز الأمم المتحدة للإعلام، والمكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وبعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات السياسية. وفي عام ١٩٩٣، وسعت إمكانية استعمال البريد الإلكتروني بحيث أصبحت تشمل المكاتب المؤقتة للأمم المتحدة في باكو وكيف ومينسك وطشقند وبيروقان.

١١١ - وفي الوقت نفسه، تواصل إدارة شؤون الاعلام تعزيز القدرات الحاسوبية والاتصالية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام. وبلغ عدد المراكز المحسوسة حاليا ٥٩ مركزا. وقد تم بنجاح في عدة مراكز اختبار برنامج للقوائم البريدية المحسوسة.

١١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة شؤون الاعلام حاليا بإنشاء قاعدة بيانات تتمتع بقدرات قوية من حيث البحث ونقل البيانات، ويمكن أن تخدم بوصفها "مدخلا عالميا" إلى قواعد البيانات المتاحة استعمالها

للجمهور، فضلاً عن الحكومات ووسائل الإعلام ورابطات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات - بائعي المعلومات بالتجزئة، لأغراض استمداد المعلومات في الوقت الحقيقي. وسيؤدي تركيب وحدة الخدمة الخاصة بنظام UNIX إلى إيصال الادارة بالمنصة التقنية المتواقة مع قواعد البيانات وقدرات نقل البيانات المماثلة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مما سيعزز تفاعಲها معًا في ميدان المعلومات.

١١٣ - وتنجز الادارة حالياً المرحلة النهائية في مشروع الوصول المباشر إلى نظام الأقراص الضوئية الذي يحتفظ به مكتب شؤون المؤتمرات لـأغراض الاسترجاع الفوري لوثائق الأمم المتحدة وموادها المرجعية، مما سيتيح للادارة إرسال هذه الموارد إلى مكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم على نحو جيد التوقيت.

#### **زاي - إنشاء مكتب المفتشين والمحققين**

١١٤ - اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أنشأ الأمين العام مكتب المفتشين والمحققين لتزويد المنظمة بخدمة شاملة للمراجعة الداخلية ولكتالوغ الامتثال لقرارات الجمعية العامة، وقواعد وأنظمة الأمم المتحدة، وللتحقيق في حالات إساءة الادارة وغيرها من الممارسات بغية منع حالات التبديد وإساءة الاستعمال وارتكاب المحظورات. ويرأس هذا المكتب أمين عام مساعد مسؤول بصفة مباشرة أمام الأمين العام. وهذا التعيين يمثل الخطوة الأولى نحو إنشاء سلطة أوسع نطاقاً للمراجعة والتنتيشه والتحقيق.

#### **ثالثاً - متابعة الاصلاح**

١١٥ - كما يتضح مما سلف ذكره، فإن مدى المسؤوليات التي تواجهها الأمم المتحدة يمتد إلى ما يقرب من كل مجالات النشاط الإنساني التي يمكن تصورها. وتقرب الأمم المتحدة من مهام العقد التالي يعززها الاتفاق الناشئ فيما بين أعضائها بشأن دورها وأهدافها، كما يعززها استعداد الدول الأعضاء لأن تعهد إليها بالمسؤوليات الجسمانية.

١١٦ - وحتى الآن، نفذت اصلاحات ادارية بعيدة المدى هدفها الصريح هو جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. وعلاوة على ذلك فإن آليات التنسيق داخل الأمم المتحدة والمتعلقة بالأنشطة الجارية في جميع أنحاء المنظومة يجري تعديليها بشكل مستمر لكي يتسمى زيادة أثرها وفعاليتها.

١١٧ - وفي ميدان التنمية، شملت تدابير اعادة التشكيل التي أخذ بها الأمين العام خلال عدة الشهور الماضية، جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. وهذه التدابير ترجع جذورها إلى تصور أساسي للمهام التي يحسن القيام بها في المقر، وتلك التي يتبعن أن تضطلع بها البرامج العالمية الأخرى للأمم المتحدة، وتلك التي تتنفذ بفعالية أكبر على الصعيدين الإقليمي والميداني. واستهدفت هذه التدابير إزالة الازدواج وما يزيد عن الحاجة والهياكل البالغة الضخامة، وإعادة تركيز أعمال كل جزء من المنظمة على ولايته الأساسية. وهكذا فإن الهياكل الجديدة للأمانة العامة التي نتجت من عملية إعادة التنظيم صارت بحيث يكون لها درجة من الدوام، في الوقت الذي تكون فيه مرنة بدرجة كافية للتكيف مع المطالب المتغيرة للدول الأعضاء.

١١٨ - وهذا بطبيعة الحال لا يعني أن مهمة اصلاح الأمانة العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي قد انجزت. فبينما من المهم أن يكون هناك بعض الاستمرارية في الهياكل، فمضمون واتجاه البرامج يجب أن يتكيف بشكل مستمر مع الاحتياجات المتغيرة وأن يستفيد من التجربة ويسعى إلى زيادة الأثر.

١١٩ - والارتباطات وحالات التعايش الجديدة ينبغي أن تكون هي المكونات الرئيسية للإصلاحات الأخرى في المستقبل. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تحسين الروابط والتنسيق بين الوكالات على الصعيد الميداني. وهذا كان أحد الأهداف ذات الأولوية المحددة للمنظمة منذ بدء عملية إعادة التشكيل. ولقد وفر قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ مبادئ توجيهية هامة تتعلق بالسياسات العامة في هذا الصدد. وما زال هناك الكثير الذي يتبعن عمله لمواجهة التحديات التي يفرضها ذلك القرار:

(ب) تحسين الروابط والتغذية المرتدة المتبادلة بين البحث والتحليل من ناحية وأنشطة التنفيذية من الناحية الأخرى؛

(ج) تحسين الروابط فيما بين الأنشطة العالمية للأمم المتحدة، وأعمال الوكالات القطاعية، وأعمال مؤسسات بريتون وودز. وذلك له أبعاد تتعلق بالسياسات العامة وأبعاد تنفيذية على حد سواء، والتي سيوليها جهاز لجنة التنسيق الادارية المعاد تشكيله مزيداً من الاهتمام في الشهور القادمة؛

(د) ارتباطات جديدة تتصل بالسياسات العامة والبرامج وتعالج بشكل فعال المسائل المترابطة المتعلقة والتي تتراوح من المساعدة الإنسانية إلى الاصلاح والتنمية.

١٢٠ - وخلال الفترة القادمة، سيستمر إعطاء أولوية عالية لتعزيز قدرة المنظمة على معالجة المطالب المتزايدة لصنع السلم وحفظ السلم وما يتصل بذلك من عمليات ميدانية من خلال زيادة التنسيق داخل هيكل موحد ومتكملاً فضلاً عن تحسين التخطيط المتعلق بالميزانية وزيادة ضبط الادارة، ومراجعة الحسابات وتقييم البرامج. وضمان سلامة وأمن الموظفين في الميدان بشكل تحدياً رئيسياً ذا صلة.

١٢١ - وخلال السعي إلى تحقيق ذهاب أكثر شمولاً فيما يتصل بالدبلوماسية الوقائية، ما فتئت المنظمة تنشئ شبكة قيمة من أنظمة الإنذار المبكر تتراوح من الأخطار البيئية، وأخطار وقوع حوادث نووية وكوارث طبيعية وتحركات السكان الضخمة، وخطر حدوث المجاعات وانتشار الأمراض. ومع ذلك ما زال يلزم جهد تعاوني أكثر منهجمية لتجميع هذه المعلومات وتحليلها وأيضاً لتوليفها مع المؤشرات السياسية في قدرة قوية للإنذار المبكر على نطاق المنظمة بأكملها.

١٢٢ - وفي السنة القادمة، ستستمر عملية الاصلاح في عدد من مراكز العمل. ولدى الأخذ بعملية تطبيق الامرکزية، لن يكون من الاهتمامات الرئيسية تحقيق توزيع أكثر فعالية للمسؤوليات على نطاق المنظمة بأكملها فحسب، بل أيضاً تحسين التنسيق بين المهام التي تؤدي في المقر وتلك التي تنفذ على الصعيدين الاقليمي والقطري.

١٢٣ - وكما ذكر الأمين العام سابقاً، "والتحسين ليس له حدود. ومع ذلك فإن هناك أملاً، أرجو أن أراه وقد تتحقق، وهو أن تكتمل المرحلة الحاضرة من تجدد هذه المنظمة بحلول عام ١٩٩٥، الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ولذلك يجب أن تزداد سرعة الخطوة إذ أريد للأمم المتحدة أن توافق تسارع التاريخ الذي اتسم به هذا العصر." (A/47/277).

### الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١ (A/47/1) و المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون الملحق رقم ١ (A/48/1).

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٢ (A/47/3).

- - - - -